

الحكومة التونسية أمام تحدي إيجاد بديل عن الحل الأمني لاحتواء الاحتجاجات

دعوات متصاعدة للمزيد من المظاهرات ضد الطبقة السياسية الحاكمة



الدفع بالأمن في مواجهة الاحتجاجات

التونسي، بعد توقف إنتاج النفط بحقول الصحراء. وفي ظل الوضع السياسي والاجتماعي الراهن بكل تناقضاته ورهاناته، تتزايد التساؤلات حول حظوظ نجاح مبادرة الحوار الوطني التي دفع بها الاتحاد العام التونسي للشغل، أعرق المنطلقات النقابية في البلاد، في إيجاد مخرج للضرورة العادلة للتأسيس لمرحلة جديدة. وتعد العدالة التنموية والاجتماعية والتوزيع العادل للثروة بين الجهات مسؤولة صعبة للحكومة كما هو الحال للخدمات السابقة، ما يتطلب دفع عجلة الاستثمار والبحث عن فرص عمل جديدة للمعطلين والمهمشين. وتعاقدت على تونس 9 حكومات منذ أحداث ثورة 14 يناير 2011 جلها تنتمي إلى أحزاب سياسية باستثناء حكومات مهدي جمعة والبيب الصديد وهشام المشيشي.

وقالت النائبة سهير العسكري في تصريح لـ "العرب"، إن "الحكومة وكأنها اعتمدت فقط الحل الأمني من خلال استخدام الغاز المسيل للدموع ونشر المدرعات التي تم استيرادها من تركيا، فضلا عن إيقاف عدد من المحتجين من الشباب والقصر". وأضافت "كان من الأفضل أن يعتمد المشيشي على الحوار لمعالجة الأوضاع والانخراط في مبادرة الحوار الوطني التي دعا إليها اتحاد الشغل لتقليص الاحتقان (...) وعليه الآن أن يتحلى بالرياضة ويتحاور مع جميع الأطراف، واعتقد أنه سيتوخى الحل السلمي". واستطردت العسكري "إذا واصلت الحكومة انتهاج الحل الأمني فالنتائج ستكون كارثية". وسبق لحكومة المشيشي أن اعتمدت المقاربة الأمنية في التصدي للاحتجاجات في الكاسور بالجنوب

وأكد النائب عياشي الزمال في تصريح لـ "العرب"، أن "الاحتجاج حق مكفول بالدستور، والاحتجاجات كانت اجتماعية بالأساس، ولا يحق للحكومة أن تواجه الاحتجاجات بالعنف والقوة". وأضاف "المشيشي قال إن الحكومة ستنتقل في إجراء إصلاحات، وستنتظر مدى جديتها ونجاحها، وعليها أولا أن تجلب التلاخيص لمعالجة الوضع الصحي المتردي بالبلاد، وتنتقل في تخصيص إجراءات للمؤسسات الصغرى والمتوسطة للحد من البطالة والاحتقان". وترى شخصيات سياسية وحقوقية أن اللجوء إلى الحل الأمني قد يعكر صفو الأجواء في البلاد أكثر من أي وقت مضى، ويسلط دعوات إلى المشيشي وفريقه الحكومي بالتسريع في إيجاد إصلاحات تخفف وطأة الأزمة الشاملة التي تحط بقلها على التونسيين.

وتزامنت الاحتجاجات مع الإعلان عن التعديل الوزاري، رغم تمسك العديد من الأوساط السياسية وعلى رأسها الرئيس قيس سعيّد بضرورة تغيير بعض الوزراء الجدد ممن تحوم حولهم شبهات فساد. وخرج العشرات من المحتجين من مناطق في العاصمة نحو قصر باردو (مقر البرلمان)، رافعين شعارات مناوئة للطبقة السياسية الحاكمة ورئيس الحكومة هشام المشيشي وحركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي الذي يرأس أيضا البرلمان. وردّ المظاهرون خلال المسيرة التي خرجت من حي التضامن بالعاصمة المحججون مع الأمن الذي طوق البرلمان ووصلت إلى مقر البرلمان، أين اشتبك بإجراءات أمنية غير مسبقة، شعارات بينها "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق" و"الغنوشي ارحل".

تواجه الحكومة التونسية برئاسة هشام المشيشي تحدي احتواء الاحتجاجات المتصاعدة وذلك بعد تفرغها إثر نجاح المشيشي في تمرير التعديل الوزاري الواسع الذي شمل 11 وزارة، ما يجعله مجبرا على كشف النقاب عن برنامجه للوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي تعيشه بلاده.

خالد هدوي

ودعت إلى أن تكون الاحتجاجات سلمية. كما شاركت هذه المكونات في المسيرات الاحتجاجية أمام البرلمان، الثلاثاء، بالتزامن مع جلسة منح الثقة للوزراء الجدد المقترحين من قبل رئيس الحكومة هشام المشيشي. ويضع ارتفاع نسق الاحتجاجات، بقطع النظر عن الصراع الحزبي والسياسي، مدى قدرة الحكومة على مواجهة الاضطرابات الاجتماعية وامتصاص الغضب الشعبي المتنامي على المحك، خاصة مع تكثف الدعوات للمزيد من التحركات المطالبة بإسقاط النظام والحكومة.

تونس - مع تصاعد الاحتجاجات الشعبية والسياسية في تونس تتزايد التساؤلات حول الأوراق التي تمتلكها الحكومة للتعامل مع الغضب المتنامي في الشارع، خاصة أن حكومة هشام المشيشي الثانية تمكنت، ليل الثلاثاء، من توسيع حزامها البرلماني بعد تمرير المجلس النيابي للتعديل الوزاري بغالبية مريحة. وتجد الحكومة التي تواجه انتقادات واسعة نفسها في وضعية صعبة بين الاستمرار في اعتماد المعالجة الأمنية لصد الاحتجاجات، وحمية تقديم مبادرات فعلية لامتصاص غضب الشارع. وانطلقت منذ نحو أسبوعين حركات احتجاجية في عدد من مناطق البلاد احتجاجا على سياسة الحكومة المرتبكة في مجابهة فايروس كورونا، وقشل الأحزاب الحاكمة في إدارة المرحلة، فضلا عن الاستعمال المفرط للعنف من قبل القوات الأمنية في مواجهة المحتجين وحملة الاعتقالات التي طالت عددا من الشباب والنشطاء.



عياشي الزمال
الحكومة ستنتقل في إجراء إصلاحات، سنتظر مدى جديتها
سهير العسكري
إذا واصلت الحكومة انتهاج الحل الأمني فالنتائج ستكون كارثية

ولم تمنع الإجراءات التي أقرتها السلطات لاحتواء وباء كورونا خروج المحتجين إلى الشوارع، ورغم التصدي لهذه الاحتجاجات أمنيا، إلا أن ذلك لم يوقف المظاهرات التي لاقت مساندة من قبل مختلف مكونات المجتمع المدني من منظمات وجمعيات حقوقية وأحزاب، التي عبرت عن مساندتها لهذه التحركات

العدالة والتنمية المغربي يحول أزمته الداخلية إلى ضغط على الحكومة

وواجهت محاولات الحزب للضغط على الحكومة انتقادات لاذعة من أوساط حقوقية مغربية باعتبار أنها تأتي لتحقيق مكاسب سياسية وتصدير أزمته الداخلية وليست قناعات للحزب. وهذه المرة الأولى التي يدين فيها الحزب ما وصفها بالانتهاكات التي يتعرض لها حقوقيون أو ناشطون سياسيون، وهو ما زاد من الشكوك حيال نوايا الحزب. ويعيش حزب العدالة والتنمية على وقع أزمة داخلية حادة على خلفية توقيع أمينه العام الذي يرأس الحكومة أيضا سعد الدين العثماني في ديسمبر الماضي إعلان استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والمغرب، ما أثار حفيظة العديد من قيادات الحزب الذي بنى أديباته على رفض التطبيع وغيره من الشعارات. والأحد، فشلت المجموعة المناهضة للعثماني داخل الحزب في فرض مقترحها الرامي إلى تنظيم مؤتمر استثنائي لاختيار قيادة جديدة والإطاحة بالعثماني. وصوت أعضاء الحزب خلال مجلسه الوطني الذي انعقد، السبت والأحد، ضد المقترح الرامي إلى عقد مؤتمر استثنائي ما رأى فيه مراقبون فشلا لـ "الانقلاب الداخلي" ضد العثماني الذي اتخذ قرارا متوازنا من التطبيع مع إسرائيل.

الرباط - صعد حزب العدالة والتنمية نو المرجعية الإسلامية من خطابه حيال الحكومة المغربية برئاسة سعد الدين العثماني، في محاولة لتحويل الضغوط التي تهيمن على البيت الداخلي للحزب جراء أزمته المتصاعدة لضغط على الحكومة. ولجأ الحزب الذي يقود الائتلاف الحكومي في المغرب إلى الميدان الحقوقي من أجل تكريس ضغوطه على حكومة العثماني الذي يتولى الأمانة العامة للحزب، ويواجه انتقادات داخلية ومحاولات فشلت مؤخرا في إبطائه على خلفية توقيع اتفاق استئناف العلاقات بين الرباط وتل أبيب. ودعا برلمان الحزب إلى إطلاق مبادرة سياسية لـ "تعزيز مناخ الثقة وتوفير الأجواء المناسبة لبيت نفس سياسي وحقوقية جديد يرمي إلى إيجاد الصيغة المناسبة لإطلاق سراح المحكومين على خلفية الاحتجاجات الاجتماعية والصحافيين المعتقلين". وأضاف الحزب بنبرة حادة أن "حملات التشهير والمس بالحياة الخاصة للأفراد واستهداف شخصيات عمومية ومناضلين سياسيين وحقوقيين تعد انتهاكا واضحا للحريات الفردية ومسما فجا بحقوق الأفراد ومعطيائهم الخاصة".

أكبر النقابات في الجزائر تحذر الحكومة من تداعيات سياساتها الاقتصادية والاجتماعية

ونقابات مستقلة امتعاضها الشديد من تمادي الحكومة في ما وصفته بـ "سياسة الأرض المحروقة". وكانت رئيسة حزب العمال اليساري لوييزة حنون قد حذرت في تصريحاتها الأخيرة الحكومة من مغبة العودة إلى منهج تسعينات القرن الماضي، الذي تميز بسياسة تسريح العمال وعلق المؤسسات وخصخصتها، امتثالا لتوصيات صندوق النقد الدولي الذي دخلت معه الجزائر آنذاك في اتفاقيات قروض. والمخ وزير الصناعة فريجات أيت علي إلى إمكانية خصخصة مؤسسة الصناعات الإلكترونية بتيزي وزو، بعد فشل كل محاولات تمويلها من طرف الخزينة العمومية للهوض بها ومساعدتها على العودة إلى السوق، غير أن الاقتراح أثار غضب عمال المؤسسة الـ 1200 الذين خرجوا في مسيرة احتجاجية، واتهموا الإدارة بالفساد وسوء التسيير. كما عمدت المؤسسة لبيت نفس سياسي قيمة العملة المحلية أمام سلة العملات الصعبة، الأمر الذي انعكس على أسعار المواد الاستهلاكية بسبب اعتماد البلاد على الاستيراد، وأدى إلى ليهيب شامل في الأسعار وتراجع كبير في القدرة الشرائية، مما يهدد البلاد بانفجار اجتماعي وشيك، يحذر منه الكثير على اعتبار أن ما يعرف بـ "ثورات الجوع" تأخذ في الغالب طابعها عنيفا عكس الاحتجاجات السياسية التي اتسمت بالسلمية طيلة أكثر من عام.

وأدى الرجل تمسك أعرق النقابات في البلاد بـ "الحق في التقاعد لأي عامل اشتغل 32 سنة، وأن رفع القدرة الشرائية مربوط بإعادة النظر في تنظيم الأسواق، الحد الأدنى للأجور. وقال "قانون التقاعد الحالي يتضمن بنودا ظالمة لبعض العمال، وبنايتها لن تتراجع عن مطلب مراجعة قانون التقاعد الحالي، وأن الأرقام المتداوله حول دعم الخزينة لصندوق التقاعد ليست حقيقية، وقد كنا ننتظر ردا من الحكومة على مطالبنا وليس من مدير صندوق التقاعد".

تلفزيونية محلية خاصة، وجه الرجل عدة رسائل مطلية للحكومة أوجزها في مراجعة قانون التقاعد المعدل في 2017، وأدى تمسكا بضرورة إعادة النظر في الحد الأدنى للأجور. وقال "قانون التقاعد الحالي يتضمن بنودا ظالمة لبعض العمال، وبنايتها لن تتراجع عن مطلب مراجعة قانون التقاعد الحالي، وأن الأرقام المتداوله حول دعم الخزينة لصندوق التقاعد ليست حقيقية، وقد كنا ننتظر ردا من الحكومة على مطالبنا وليس من مدير صندوق التقاعد".

صابر بليدي
الجزائر - وجه الأمين العام لأكبر المنظمات النقابية في الجزائر رسائل مطلية نيابة عن الطلقة الشغيلة بالبلاد، في ظل التراجع الحاد للحقوق في القدرة الشرائية وتوسع دائرة الفقر، بعد الارتفاع المسجل في أغلب المواد الاستهلاكية خلال الأسابيع الأخيرة. وتعتبر رسائل الرجل الأول في الاتحاد العام للعمال الجزائريين مؤشرا قويا على التملل الذي يخيم على الجبهة الاجتماعية في الجزائر، فقد ظل التنظيم مواليا لخيارات السلطة الاقتصادية والاجتماعية طيلة المراحل الماضية، غير أن حالة الاحتقان تدفع به إلى تصدق المشهد، قبل الاستحواذ عليه من طرف المنظمات النقابية المستقلة المنافسة الشريسة على الوعاء العمالي في البلاد. وفيما ساهمت التدابير المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة وباء كورونا التي تقترب من عاها الأول، في لجم مطالب الجبهة الاجتماعية، وتفرغ الجميع للاحتجاجات السياسية المعلقة منذ عدة أشهر، فإن تدهور الوضع الاجتماعي يؤشر إلى انزلاقات في الأفق، خاصة مع تعمد الحكومة اتخاذ عدة إجراءات مؤلمة دون مراعاة القدرات المعيشية للطبقة العمالية والفئات الهشة. وفي تصريح أدلى به الأمين العام للمركزية النقابية حميد لباطشة لقناة



عبدالعزیز جراد أمام تحدي استرضاء المركزية النقابية